4المجلد: 16 العدد: 3 الجزء: 2 في (2024 /7/1) Lark Journal
وقائع المؤتمر العلمي الثامن لكلية الاداب – جامعة واسط، بالتعاون مع مجلة لارك تحت شعار (المسارات المعرفية للعلوم الانسانية والاجتماعية الواقع وآفاق الريادة، المنعقد بتاريخ (2024/4/23)

ISSN: 1999-5601 (Print) 2663-5836 (online)

Lark Journal

Available online at: https://lark.uowasit.edu.iq

*Corresponding author:

Prof. Dr. Ahmed Abdullah Dhaher

University: Wasit University
College: College Of Arts
Email: athaher@uowasit.ed.iq

Keywords:
functional approach, grammatical thought, Operator, Morphological structure

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received 7 May 2024
Accepted 26 Jun 2024
Available online 1 Jul 2024

The functional approach to grammatical thought according to Abu Ali Al-Farsi

A B S T R A C T

The grammatical rulings issued by Abu Ali Al-Farisi emphasized the functional aspect of the language, as he did not limit his rulings to the formal aspect of grammatical structures, but rather he was able to balance form and function. To clarify the main mission of language in the realm of human communication, he rejected many of the rulings, terms, and boundaries, relying on what each section of speech performs within the grammatical system to achieve the linguistic function. This function is not achieved by learning rigid grammatical laws, but rather is achieved by mastering the language system and its methods of expression .

© 2024 LARK, College of Art, Wasit University

DOI: https://doi.org/10.31185/lark.Vol3.Iss16.3620

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

المنحى الوظيفي للفكر النّحويّ عند أبي علي الفارسيّ

أ.د.أحمد عبدالله ظاهر/ جامعة واسط-كلية الآداب

توطئة

كانت الأحكام النّحويّة التي يطلقها أبو عليّ الفارسيّ تؤكد الجانب الوظيفي للغة ، إذ لم يقتصر في أحكامه على الجانب الشّكلي للتراكيب النّحويّة بل استطاع أن يوازن بين الشّكل والوظيفة ؛ لبيان المهمة الرئيسة للغة في حيز التّواصل الإنساني ، وقد رفض كثيرًا من الأحكام والمصطلحات والحدود معتمدًا على الوظيفة النّحويّة التي تؤديها المفردات داخل التركيب النّحوي ؛ ليبين أنّ وظيفة النحو لا تتحقق بتعلم القوانين النّحويّة الجامدة بل تتحقق بوساطة اتقان نظام اللغة ، وأساليبها في التّعبير. ويمكن بيان الجانب الوظيفيّ في أحكام أبي علي الفارسيّ في المحاور الآتية :

أولًا : أقسام الكلام بين الشّكل والوظيفة

لقد شكلت الكلمة أو المقولة في الفكر النحويّ العربي مدخلاً أساسيّاً في دراسة اللغة ؛ لأنّها أبرز ما يتلقّاه المستمع والقارئ على السواء ، وأبسط وحدة دالة في الكلام العربي ، وأوّل حالات التّركيب والتّواصل الإنساني (بوعلي ، 385،2011) فما دام ((الغرض من وضع الألفاظ لمسمَّياتها تمكين الإنسان من تفهُّم ما يتركّب من تلك المسميات بواسطة تركيب تلك الألفاظ المفردة)) (الرّازي، 1/ 199)، فإنَّ كلّ حديث عن التّراكيب ومقتضياتها ، وعن الجمل وصورها يلزمه الابتداء بالمقولات وأصنافها وأدوارها الوظيفيّة . أي إنّ الحديث المقوليّ هو المدخل الأساسيّ للحديث التّركيبي ، وهذا ما نجده عند قراءة المؤلفات النّحويّة على اختلاف مراحلها التّأريخيّة التي تفتتح بالكلام على المقولات النّحويّة وأقسامها ؛ لذا فليس من الغريب أن يبدأ إمام النّحويين كتابه بـ (باب علم ما الكلم من العربيّة) (سيبويه، 1،1988، 12/1) . وسار على منواله جلّ علماء العربيّة (سيبويه تمن، فنجد المبرّد يفتتح كتابه (المقتضب) بـ (هذا تفسير وجوه العربيّة وإعراب الأسماء والأفعال) (المبرّد، 1994، 3/1). وكذا الحال عند أبي عليّ الفارسيّ إذ بدأ كتابه الإيضاح بقوله : ((الكلام يأتلف من ثلاثة أشياء : اسم وفعل وحرف)) (الفارسي،2008، 71).

ثم أعقب ذلك بذكر علامات كلّ قسم من تلك الأقسام فما جاز الإخبار عنه من هذه الكلم فهو اسم ، ومثال الإخبار عنه قولنا : (عَبْدُاللهِ مُقْبِلٌ) ، (قَامَ بَكْرٌ) فـ (مقبلٌ) خبرٌ عن (عَبْدُاللهِ) ، و (قَامَ) خبر عن (بَكْرٌ) ، والاسم الدّال على معنىً غير عين كالعلم والجهل في هذا الاعتبار ، كالاسم الدالّ على عين . نقول : (العِلْمُ حَسَنٌ) ، والجهل قبيحٌ ، فيكون (حَسَنٌ) خبراً عن العلم. ومن علامات الاسم جواز دخول (ال) عليه ولحاق التّنوين به كقولنا : (الغلامُ والفرسُ وغلامٌ وفرسٌ) (الفارسي،2008، 71) .

ومن علامة الفعل عنده أن يكون مُسنداً إلى غيره ، ولم يُسند إليه شيء ، مثال ذلك : (خَرَجَ عَبْدُاللهِ) ، و (يَنْطَلِقُ بَكْرٌ) ، و(اذْهَبْ ولا تَضْرِبْ) . فقولنا : (خَرَجَ ويَنْطَلِقُ) كلّ واحد منهما مسند إلى الاسم الذي بعده ، كذلك قولنا : (اذْهَبْ ولا تَضْرِبْ) الفعلُ فيه مسند إلى ضمير المخاطب المأمور أو المنهي ، وهو مضمر فيه ، ولو أسند إلى الفعل شيء فقيل : (ضَحِكَ خَرَجَ أو كَتَبَ ينطلقُ) ونحو هذا لم يكن كلاماً ، والفعل ينقسم بلحاظ الزمان على : ماضٍ وحاضر ومستقبل ، فالماضي نحو (ضَرَبَ وسَمِعَ ومَكَثَ واستخرّج ودحرج) ، والحاضر نحو (يَكْتُبُ يَقُومُ وَسَيقرأُ) ، وجميع ما لحقت أوله الزيادة . وهذا اللفظ يشمل الحاضر والمستقبل . فإذا دخلت عليه (السّين أو سوف) اختصَّ بالمستقبل ، وخلُص له ، وذلك نحو (سوف يَكْتُبُ وسيقرأُ . وأمّا الحرف فلا يُسند ولا يُسند إليه (الفارسي،2008، 71).

والمتأمّل في علامات الاسم والفعل عند أبي عليّ يرى أنّه جمع بين الشّكل والوظيفة في تمييز الأسماء والأفعال ، فجعل الإخبار وهو معنىً وظيفي من علامات تمييز الاسم ثم أضاف إليه جانباً شكلياً وهو قبول (ال) المعرفة ولحوق التنوين به ، ويرى الدكتور فاضل الساقي أنّ أبا عليّ من النّحاة الأوائل الذين جمعوا بين الشّكل والوظيفة في تمييز الاسم ، فقد

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

حصر تعريفه ((بما جاز الإخبار عنه كما يرى أنّ علاماته الشكليّة تنحصر في قبوله (ال) المعرفة ولحاق التنوين له)) (السّاقي،1977، 43).

وقد عدّ أبو عليّ قضية الإسناد محوراً رئيسًا لتحديد الفعل فذكر أنّ الفعل ما كان مسنداً إلى شيء ولم يسند إليه شيء آخر، وبيّن أنّه لو أسند إلى الفعل شيء فقيل (ضَحَكَ خَرَجَ ، أو كَتَبَ يَنْطَلِق) ، ونحو هذا لم يكن كلاماً(الفارسي،2008، 71) (السّاقي،1977، 43) ، ويرى عبد القاهر الجرجاني أنّ أبا عليّ خصّ الأفعال بالإسناد ؛ لأنّ الإسناد مجراه مجرى الإخبار (الجرجاني،1،76/1982) فكأنّه قال : وإنّ الفعل ما كان خبراً عن شيء ، ولم يكن مخبراً عنه ، غير أنّ في الإسناد فائدة ليست في الإخبار ، وهي أنّ من الأفعال ما لا يصحّ إطلاق الإخبار عليه كفعل الأمر نحو (لِيَضْرِبْ زيدٌ) ، إذ الأمر لا يكون إخباراً ؛ لأنّ الخبر ما دخله الصدق والكذب ، ويصحّ أنْ يطلق عليه الإسناد ؛ لأنّ حقيقة الإسناد إضافة الشيء إلى الشيء وإمالته إليه وجعله متصلاً به وملامساً له ، ثم حدّ الفعل حداً وظيفيّاً معتمداً على الجانب الصّرفي فيه فذكر أنّه : كلّ لفظة دلّت على معنىً مقترن بزمان محصّل(الفارسي،2008، 71) . وفي ذلك إشارة إلى الوظائف الصرفيّة من حدث وزمان . ثم قسم الفعل على ماضٍ وحاضر ومستقبل(الفارسي،2008، 72) ، ثم أشار إلى أنّ الفعل المشتمل على أحرف المضارعة يشمل الحاضر والمستقبل ، فإذا دخلت عليه السّين أو سوف اختصّ به المستقبل(الفارسي،2008، 71) .

وهذه وظائف شكليّة تدلّ على وظائف صرفيّة انماز بها الفعل من أقسام الكلم (السّاقي،1977، 70). وممّا يُؤخذ على أبي عليّ أنّه ربط دلالة الفعل على الزمن بصيغته ، والمعلوم أنْ ((ليس كلّ مضارع الصيغة يدلّ على الحاضر والمستقبل ، وليس كلّ ماض الصيغة يدلّ على الزمن الماضي)) (السّاقي،1977، 70-71) .

وما تجدر الإشارة إليه هنا أنّ بعض النّحويين المتأخرين وقسماً من الباحثين المحدثين أخذوا على النّحويين القدامى تقسيمهم الكلم على ثلاثة أقسام (اسم وفعل وحرف) ، و حدودهم التي أطلقوها على تلك الأقسام ، فمنهم من رأى أنّ هناك قسماً رابعاً أسماه (الخالفة) ويعني بذلك (أسماء الأفعال) (السيوطي، 1992، 121/5 ، السيوطي ، 1979، 311/1)، واعترض ابن السيد البطليوسي (521هـ) على حدّ النّحويين القدامى للاسم وزعم أنّ هذا الحدّ ليس جامعاً مانعاً ، إذ قال : ((وأمّا تحديد الاسم بأنّه ما جاز أن يكون فاعلاً أو مفعولاً أو دخل عليه حرف من حروف الخفض ، فإنّه لا يصحّ على الإطلاق ؛ لأنّا نجد من الأسماء ما لا يكون فاعلاً ولا مفعولاً ولا يدخل عليه حرف خافض ، وهي الأسماء التي ذكرها أبو القاسم في (باب مالا يقع إلاّ في النداء خاصة ولا يستعمل في غيره) فمن ذلك قول العرب : (يا هَنَاهُ أَقْبِلْ) لا يستعمل إلاّ في النداء خاصة ولا يقال : (جَاءَنِي هَنَاهُ) ، ولا (رَأَيْتُ هَنَاهُ) ، ولا (مرَرْتُ بِهَنَاهُ) هذا نص كلامه ـ أي الزجاجي ـ وهو يُناقض ما صدَّر به كتابه ، وكذلك تجد في الأسماء ما لا يكون فاعلاً ، وذلك نحو أسماء الاستفهام والأسماء التي يجازى بها ، وكذلك (جير) ، و (عوض) ، و (لعمري) ، و (أيمن الله) ونحو ذلك وكلها خارجة عن هذا التحديد ،

ومثل هذا لا يُسمّى حداً ، وإنّما يُسمّى رسماً ؛ لأنّ الحدّ إنّما هو قول وجيز يستغرق المحدود ، ويحيط به ؛ ولذلك سمّاه المتكلمون الجامع المانع)) (البطليوسي،59،1980-60) .

وخلاصة القول أنّ الانتقادات التي وُجهت إلى التقسيم الثلاثي للكلام لم تصل إلى حقيقة الأساس التركيبي الذي اعتمده النّحويون القدامى في التقسيم . فالاسم عندهم ما جاز أن يكون مسنداً ومسنداً إليه ، وائتلف من نوعه كلام دون حاجـة إلى قسم آخر . والفعل ما كان مسنداً مقدّماً على ما أسند إليه في الحكم والتقدير ، والحرف ما لم يكن مسنداً ولا مسنداً إليه . وخير مصداق على ذلك ما ذكره أبو علي في حدّ الاسم والفعل والحـرف . فالاسم ((ما جاز الإخبار عنه)) (الفارسي،2008، 71) ، والفعـل ما ((كان مسنداً إلى شيء ، ولم يسند إليه شيء آخر)) (الفارسي،2008، 71)، والحـرف ((ما جاء لمعنىً ليس باسم ولا فعل)) (الفارسي،2008، 72).

ثانيًا : العامل النّحوي

إنّ العمل النحوي مسألة قديمة تُمثّل عنصراً جوهرياً في مكونات الدرس والتحليل النحوي ؛ لأنّ النّحويين القدامى نظروا إلى الإعراب على أنّه أثر ونتيجة ، ولا بدّ للأثر من مؤثر وللنتيجة من سبب ، وقد تتبعوا أمواج ذلك التأثر ومنطلقاته ، ومصادره فتبيّن لهم أنّ التّركيب النّحوي في لغة القرآن الكريم مثلاً ليس جمعاً آلياً للمفردات يحتفظ فيه كلّ منها بشخصيته المتميزة كما كانت من قبل للدلالة على المقاصد الربانيّة ، بل هو تشكيل تعبير متفاعل يؤثّر بعضه في بعض قبل أنْ يؤثر في المتلقّي ، وتتسرّب بين عناصره التركيبية ومضات من التجاوب والتعاطف حتى يكوّن وحدة حيويّة متكاملة للدلالة على المرامي المقصودة (قباوة،2003، 27،ياقوت، 70،1994).

ثم أخذت مسألة العمل النحوي تُوجّه أكثر فأكثر كلّما تقدم الزمن حتى أصبح العامل في النحو كأنّه علّة حقيقيّة تؤثّر ، وتوجد وتمنع . والمتأمّل في كتاب سيبويه يلمس بوضوح أثر العامل في النحو العربي منذ عهوده الأولى (السّامرائي،63). ثم ألّف علماء اللغة والنّحو فيه المؤلّفات ، ومنهـا : كتـاب (العوامل) لأبي عليّ الفارسيّ الذي لم يصل إلينا منه سوى الاسم ، وكتاب (العوامل المائة) للشيخ عبد القاهر الجرجاني ، وهو باقٍ بأيدينا محيط بقواعد النحو ، وقد جعل منهاجاً للتعليم زمناً ، واجتمع طلاب العلم على درسه ، وشرحه كما جعلت ألفية ابن مالك إلى هذا الحدّ (مصطفى،1992، 23). وبعد هذين الكتابين توالت المؤلفات في العمل النحوي (الغليبولي،20210،البركولي،2010).

وقد حدّ النّحويون العامل بأنّه : ما عمل في غيره شيئاً من رفع أو نصب أو جرّ أو جزم (بابشاذ2،1976/344، الفاكهي،1993173)، ووضعوا له شروطاً عديدة حكموها في اللغة وجعلوها ميزان ما بينهم من جدل في المذاهب ، ومناقشة في الآراء ، وكان البصريون أحرص على هذه الشروط وأمهر فيها ، غير أنّ الكوفيين لم يغفلوها ، ولا يأبون الاحتجاج بها في دستور النّحويين جميعاً (مصطفى،1992، 28).

أمّا ما يخصّ العامل في الدراسات الحديثة فيرى الدكتور حسن الملخ أنّ المدرسة التوليدية التحويلية المعاصرة تنطلق من العامل النّحويّ ، وأنّ رائدها تشومسكي اعتمد في التّحليل اللغويّ الربط العاملي (GB) وهو : ((من أهم مرتكزات

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

التفسير في نظرية النّحو الكلي ، وهي تنطلق من منطلقين : الأول : ضرورة وجود أثر (Trace) للعامل في الجملة . والثاني : ضرورة فصل المعـاني الملبسة بتحديد مجـال تحكم كل عامـل)) (الملخ،2000، 238) .

ويؤمن " تشومسكي " بأنّ أيّة لغة بشريّة طبيعيّة تخضع لنظام دقيق يختفي وراء قواعدها في النحو والصرف . فتفسير اللغة سعي للبحث عن السرّ الذي يجعل القاعدة النحويّة صحيحة منتجة لعدد لانهائي من التطبيقات . وهذا ما يُؤمن به نحويو العربيّة عموماً عندما يطلبون الحكمة في القواعد التي وضعوها للنحو العربي ، ويُؤمن تشومسكي بأنّ تناول المادة اللغويّة بالوصف والتصنيف لا يمكن أن يكون موازياً لحقيقتها في العقل(الملخ،2000، 237) .

وذكر حمزة المزيني أنّ " أوين " عندما يقارن فكرة العامل عند النحاة العرب بإحدى المدارس اللسانيّـة لتحليـل الجمـل ، وهــي مدرسـة نحـو التعليق (dependency grammar) يجد أنّ النظريتين تقولان الشيء نفسه.

وقد وقع خلاف بين النّحويين في مسألة العمل النحوي فمنهم من ردّه إلى عوامل لفظية ومعنويّة (أبو المكارم، 2008، 24)، ومنهم من ردّه إلى المتكلم نفسه (ابن جني ، 49/1)، ومنهم من ردّه إلى الله تعالى (القرطبي ،2007، 14).

والمتتبّع في تراث أبي عليّ يرى أنّه اعتمد على العامل النّحوي في كثير من تحليلاته النّحويّة ، ويتضح ذلك من إشارته إلى نوعين من العوامل هما :

1ـ العوامل المعنويّة

رأى أبو عليّ أنّ بعض مسائل العمل النّحوي لا تخضع لقرينة اللفظ ، فربط بينها ، وبين معنى تركيبي دقيق ألا وهو العـامل المعنوي ، ومن ذلك :

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

أ ـ رافع الابتداء

أُختُلِفَ في رافع المبتدأ فذهب الكوفيون إلى أنّ المبتدأ والخبر يرفع أحدهما الآخر ، وذهب البصريون إلى أنّ المبتدأ يرتفع بالابتداء ، وأمّا الخبر فاختلفوا فيه ، فذهب قوم إلى أنّه يرتفع بالابتداء وحده ، وذهب آخرون إلى أنّه يرتفع بالابتداء والمبتدأ معاً ، وذهب آخرون إلى أنّه يرتفع بالمبتدأ ، والمبتدأ يرتفع بالابتداء(بن الأنباري، 44/1، الورد، 1975، 381 ، الياسري، 1979، 120-121) .

ويرى أبـو عليّ أنّ المبتدأ مرفوع بالابتداء ، وقـد صرّح بذلك في مواضع كثيرة من مصنفاته (الفارسي ، 1/ 247 ،325،317، الفارسي، 2000، 112،59،27)، ومنها توجيهه لقولهم : (لا سلامٌ على زيدٍ) فـ (سلامٌ) قد عمل فيه الابتداء ، وإذا كـان قد عمل فيـه الابتداء ، والابتداء معنىً ، فدخلت (لا) عليه بقي على حاله ، ولم يَحتجِ المتكلم أن يعيد (لا) ؛ لأنّنا لو ابتدأناه على حدِّ ما هو عليه لم يحتج أن يكرر فكذلك إذا دخلت (لا) عليه (الفارسي، 2000، 105). أمّا الخبر فذكر أنّه يرتفع بالمبتدأ أو الابتداء (الفارسي، 2000، 79).

ب ـ رافع الفعل المضارع

أُختُلِفَ في عامل الرفع في الفعل المضارع فمذهب البصريين أنّه مرفوع لقيامه مقام الاسم (ابن الأنباري، 44/1، العكبري، 69). أمّا الكوفيون فقد اختلفوا في رافعه وذهبوا في ذلك مذهبين (ابن الأنباري، 44/1) :

أحدهما : وهو مذهب جمهور الكوفيين وَيَرَوْنَ فيه أنّه يرتفع لتعريه من العوامل النّاصبة ، والجازمة ، والآخر : مذهب الكسائي الذي يرى فيه أنّه يرتفع بالزائد في أوله .

وقد اتفق أبو عليّ مع أسلافه البصريين في أنّ عامل الرّفع في الأفعال المضارعة هو مشابهتها الاسم (ابن الأنباري ، 550/3، 551)؛ لذا قبلت الرفع والنصب والجزم ، وعلَّل عدم قبول هذه الأفعال الجرّ ؛ لأنّه من خصائص الأسماء ولا يكون إلا بالإضافة ، وهذه الإضافة تكون بأحد أمرين : أمّا إضافة اسم إلى اسم أو إضافة فعل إلى اسم ، وكلاهما يوجب تخصيصاً والغرض في صياغة الأفعال خلاف التخصيص ؛ لأنّه يصير نقصاً لذلك الغرض الذي قُصِدَ به ، ووُضِعَ من أجله (الفارسي، 1982 ،153، 154).

ج ـ قد يكون رافع الحال معنويّاً

أشار أبو عليّ إلى أنّ الحال تشبه الظرف من حيث كانت مفعولاً فيها ، كما أنّ الظرف كذلك ، نحو(جاءني زيدٌ راكباً ، وخرج عمرو مسرعاً) فمعنى هذا خرج زيدٌ في حال الإسراع ، ووقت الإسراع ، فأشبهت ظروف الزمان ؛ ولذلك عملت فيها المعاني التي ليست بأفعال محضة كما عملت في الظروف نحو(في الدار زيدٌ قائماً) فعمل فيها المعنى الذي هو (في الدار) ، ولم تكن كالظرف في عمل المعنى فيها تقدَّمت أو تأخَّرَت ؛ لأنّها مفعول صريح ؛ لذا لم يُجز النّحاة (قائماً في الدار زيدٌ) كما أجازوا (كلَّ يومٍ لك ثوبٌ) . فأعملوا المعنى الذي هو (لك) في الظرف الذي هو (كلَّ يوم) ؛ لأنّ معنى الفعل أضعف من الفعل المحض (الفارسي، 171،2008). ووجه قول النابغة الذبياني(الذبياني،1996 ،12):

كأنّه خارجاً من جَنبِ صفحتِهِ سَفُّودُ شَرْبٍ نَسوهُ عِندَ مُفْتَأَدِ

بقوله : ((العمل في الحال ما في (كأنّ) من معنى الفعل)) (الفارسي، 1988 ، 1 / 62).

2ـ العوامل اللفظيّة

لَحِظ النّحويون أنّ الحركة في آخر الكلمة قد تكون ناتجة عن المؤثرات اللفظية التي تحكّمت بالحركة في بنية الكلمة . وأخذوا يلتمسون مظاهر التأثير التي عيّنوها في حركات بنية الكلمة في حركات الإعراب (ناصر ،1999، 90).

وتحدّثوا عن الإعراب وكأنّه عملية تأثير لفظيّ يتوقّف فيها التّأثير على طبيعة المؤثّر والمتأثّر . واتّفقوا على أنّ الإعراب في الأسماء ذو وظيفة دلاليّة أمّا في الأفعال فإنّها تخضع لعوامل صوتيّة تبدل من حركات أواخرها . ورأوا أنّ الأصل في العمل هو الفعل (عيد،1989 ، 149). ولم تَسلمْ هذه الفكرة من النقد قديماً وحديثاً ، ولكنّها مهيمنة على التّحليل النّحويّ عند العرب إلى هذا اليوم ، وتقوم هذه الفكرة على أساس العلاقات بين أجزاء التّراكيب ، والتّرابط الموجود بين عناصر كلّ جملة ، فكل عنصر مؤثّر فيما بعد ومتأثّر بما قبله ، ويقتضي العامل أثراً هو العلامة الإعرابيّة .

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

وسأشير هنا إلى أهمّ العوامل اللفظيّة التي ذكرها أبو عليّ في مصنفاته وهذه العوامل هي :

أ) الأفعال

وجد النّحويون أنّ أقوى العوامل اللفظيّة هو الفعل ؛ لأنّهم لاحظوا كثرة معمولاته من رفع الفاعل ونصب المفعول ، ونصب الحال والتّمييز فضلاً عن عمله ظاهراً ومقدّراً ، وهذا ما نصّ عليه أبو العباس المبّرد في قوله : ((والفعل ينصب المفعول بـه ، وهو الـذي ينصب المفعول المطلق كقولنـا : أنا أدعُكَ تركاً شديداً ، وقد تطويت انطواءً ؛ لأنّ تطويت في معنى انطويت ، قـال Y: (وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلاً) (سورة المزمل(8) وهو ينصبه ظاهراً ومحذوفاً)) (المبرّد،1994، 1/ 73-74) .

أمّا أبو عليّ فقد بيّن أنّ العامل في التّمييز والمفعول به هـو الفعل فقـال : ((والعامل في التّمييز يكون على ضربين فعل وغير فعل ، فما عمل فيه الفعل فنحو : (تَفَقّأَ زَيْدٌ شَحْمَاً) ، و (تَصَبَّبَ زيدٌ عرقاً) ، و (اِمْتَلأَ الإِنَاءُ مَاءً) فالمنصوب في هذا الموضوع هو مرفوع في المعنى ؛ لأنّ المتصِّبب هو العرق ، والذي ملأ الإناءَ الماءُ والذي تفقأ الشحمُ)) (الفارسي،2008، 173) . وقال أيضاً : ((والمفعول الصحيح إنّما يعمل فيه الفعل المحض)) (الفارسي،2008، 171) .

وذكر أبو البركـات الأنباريّ أنّ النّحويين قد اختلفوا في عامـل المستثنى بـ (إلاّ) فمذهب بعض الكوفيين أنّ العـامل فيه (إلاّ) ، والمشهور مـن مذهبهم أنّ (إلاّ) مركبة من (إنّ ولا) ثم خُففت (إنّ) وأدغمت في (لا) فنصبوا بها في الإيجاب اعتباراً بـ(إنّ) وعطفوا بها في النفي اعتباراً بـ (لا) (ابن الأنباري، 260/1-261).

وأمّا البصريّون فذهبوا إلى أنّ العامل فيه هو الفعل ثم أشاروا إلى أنّ هذا الفعل إنْ كان متعديّاً فهو عامل في الأصل ، وإنْ كان لازماً فإنّه قوي بـ (إلاّ) فتعدى إلى المستثنى كما تعدى الفعل بحرف الجر ، إلاّ أنّ (إلاّ) لا تعمل وإنْ كانت مُعَدِّية كما يعمل حرف الجر ؛ لأنّ (إلاّ) حرف يدخل على الاسم والفعل المضارع نحو : (ما زيدٌ إلاّ شاعرٌ ، وما عمرٌو إلا يذهب) والحرف متى دخل على الاسم والفعل لم يعمل في واحد منهما (ابن الأنباري، 262/1).

وذهب أبـو عليّ مذهب البصريين إلى أنّ العـامل في المستثنى بـ(إلاّ) هو الفعل في نحو (جاء القوم إلاّ زيداً ، وخرج أصحابُكَ إلاّ عبدَاللهِ ، وانطلق الناس إلاّ إخوتَكَ) فانتصاب الاسم إنّمـا هو بمـا تقدّم في الجملة من الفعـل أو معنى الفعـل بتوسط (إلاّ) ، فإنْ كان الكلام غير موجب فإنّه لا يخلو من أنْ يكون تاماً أو غير تام ، فمثال غير التام : (مَا جَاءَنِي إلاّ زَيْدٌ ، ومَا ذَهَبَ إلاّ عَمْرٌو) فهذا لا يكون فيه إلاّ الرّفع ؛ لأنّ الفعل مُفرَّغ لمـا بعده ، فالعـامل فيه ما قبل (إلاّ) وكذا (ما ضربتُ إلاّ زيداً ، وما مررت إلاّ بعمرٍو) (الفارسي،2008، 175).

ولكون الفعل أقوى العوامل جاز إعماله مظهراً ومضمراً ، وقد أشرنا إلى بعض مواضع إعماله مظهراً عند أبي عليّ ، أمّا مواضع إعماله مضمراً فأشهرها عنده ما جـاء في بابي (الإغراء والتّحذير) و (النّداء) ؛ إذ يرى أنّ الأفعال في هذين البابين مضمرة غير مستعملة الإظهار ، و لو أظهرت لم تقلب معنىً ولم تبطل شيئاً عن حقيقتــه ، نحو : (رأسَكَ والسيف) ، و (شراً ونفسك) ، وممّا يُبَيّنُ ترك الإظهار ، ومعاقبة هذا الحرف للفعل ما نجده في أفعال هذا الباب من الاتصال تارة

بحرف ، وتارة بغير حرف ، فَوَصْلُه بالحرف كقولنا في الاستغاثة (يا للمسلمين) و (يالله) ، وَوَصْلُه بغير حرف نحو (يَا زَيْدُ) و (يَا عَبْدُاللهِ) ، و (يَا رَجلُ أَقْبِلْ) فصار في هذا كقولنا : (جِئْتُهُ وجِئْتُ إليه) و (حَشَيْتُ صَدْرَهُ ، وَبِصَدْرِهِ) (الفارسي ، 1982، 85-86).

ب) الأسماء

اتّفق النّحويون على أنّ الأصل في العمل أنْ يكون للأفعال ، أمّا الأسماء فالأصل فيها أنْ لا تعمل ، ولكن قد تعمل لعلّه تطرأ عليها ، وهذه العلّة هي شبهها بالأفعال أو تضمّنها معنى الحرف والتي تشبه الأفعال تكون أقوى في العمل ؛ لأنّها أشبهت ما أصله الإعمال (عيد ، 1989، 208-210) .

ومن الأسماء العاملة عمل الفعل عند أبي عليّ : المصدر ؛ إذ يرى أنّه يعمل عمل الفعل على ثلاثة أوجه (الفارسي ، 1991، 1/ 138):

أوّلها وأقربها شبهاً بالفعل : أن يعمل عمل الفعل وهو منوّن ، وعلّل هذا الوجه بقولـه : ((لتكون قد أقَمْتَ مقام الفعل نكرة مثله)) (الفارسي ، 1991، 1/ 138) . والذي يليه في الجودة : أن يعمل مضافاً إلى الفاعل ، ووجه الشّبه في الفعل هنا أنّ الضمير من (ضَرْبِي زيداً) ، والظّاهر من نحو (ضَرْبُ زيدٍ عَمْرَاً أعْجَبَنِي) يقوم مقام الفاعل كما أنّ التّاء في قولنا : (ضَرَبْتُ زَيْداً) فاعل (الفارسي ، 1991، 1/ 138). والوجه الثّالث : أن يعمل وفيه الألف واللام ، وعدّ أبو عليّ هذا الوجه أبعد هذه الوجوه الثّلاثة شبهاً بالفعل ؛ ((لأنّه معروف من جهة لا يُنوى بها الانفصال ، ولم يتصل باسم يقوم مقام الفاعل فهو مباين للفعل)) (الفارسي ، 1991، 1/ 138 -139).

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

ومن الأسماء التي تعمل عمل الفعل أيضاً ما ذكر أبو عليّ في باب (الأسماء التي أُعملت عمل الفعل) فقال : ((وذاك اسم الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة بها ... والأسماء التي سُمِّيت الأفعال بها)) (الفارسي،2008، 132) ، وإنّما أُعمِلَ اسم الفاعل عمل الفعل ؛ لأنّه جرى مجرى الفعل في حركاته وسكونه ، وتأنيثه وتذكيره ، وأنّه يُثَنَّى ويُجْمَع بالواو والنون أو الألف والتاء كما يلحق الأفعال علامة التثنية والجمع ، واسم المفعول في ذاك كاسم الفاعل . (الفارسي،2008، 133)

ويعمل اسم الفاعل واسم المفعول إذا جريا وصفاً على موصوف أو خبراً لمبتدأ أو حالاً لذي حال (الفارسي،2008، 133). ولا يعمل اسم الفاعل عمل فعله إذا دلّ على المضي (الفارسي،2008، 132) نحو (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبٍ أَبُوهُ زَيْداً أمسِ) ، وأجاز الكسائيّ إعماله في حال المضي (الكسائي، 1998، 185) محتجاً بقوله تعالى : (وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ) (سورةالكهف18)، وعلّق الزّمخشري على هذه الآية بأنّها لا دلالة فيها على إجازة العمل في حال المضي ؛ لأنّها حكاية حال (الزمخشري، 2003، 1/ 655)، على حين يرى أبو عليّ أنّ اسم الفاعل إنّما أُعمل عمل الفعل لمشابهته الفعل فكما أُعرب المضارع ، إذا كان للحال والاستقبال ، كذلك أُعمل اسم الفاعل ، وكما لم يُعْرَبْ الفعل الماضي كذلك لم يَعْمَلْ اسم الفاعل إذا كان للماضي (الفارسي،2008، 134) .

وأشار أبو عليّ إلى أنّ الصّفات المشبهة باسم الفاعل أشبهت الفعل في أنّها تُذكّر وتُؤنّث وتُثنّى وتُجْمَع بالواو والنون والألف والتاء نحو : (حَسَنٌ وحَسَنَةٌ وحَسَنانِ وحسَناتٌ وحسَنون) لكنّها تَقصُر عن رتبة اسم الفاعل بأنّها ليست جارية على الفعل ، ولم تكن على أوزانه كما كان (ضاربٌ) في وزن الفعل على حركاته وسكونه. (الفارسي،2008، 138)

واشترط في هذه الصفات أن يكون فيها ذكر يعود منها إلى الموصوف ، ففي قولهم : (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهُهُ) قد عاد إلى الموصوف الذي هو (رَجُلٌ) ذكرٌ ممّا ارتفع بالصفة ، ويجوز أن ينصب (الوجه) فيقال : (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الحَسَنِ الوَجْهَ) تشبيهاً بـ (الضَارِبِ الرَّجُلِ) ، كما يقال : (مَرَرْتُ بِالضَارِبِ الرَّجُلَ) فتشبهه بالحسنِ الوجه (الفارسي،2008، 139 -141).

بقي النوع الأخير من الأسماء التي تعمل عمل الفعل عند أبي عليّ (الفارسي،2008، 132)، وهو أسماء الأفعال وقد بيّن أنّ هذه الأسماء تعمل عمل الفعل فقال : ((وقد أُقِيْمَتْ مقام الأمثلة المأخوذة من المصادر ألفاظ جعلوها اسماً لها فأغنت عنها ، وَسَدَّتْ مَسدَّها ، وصارت كأمثلة الأمر ، إذا احتملت ضمير الفاعلين ، وذلك كقولهم : تراكِ ، ونزالِ ، ونعاءِ ، وصه ، ومه ، ورويد ، وإيه ، وما أشبه ذلك ... فلما قويت الدّلالة على الفعل هنا ، استجازوا أن يتسعوا بإقامة هذه الألفاظ مقامه ، وهي في الحقيقة أسماء سميت بها هذه الأمثلة)) (الفارسي، 1982 ،86-87)، وقد ذكر أنّه لا يجوز أن يتقدم مفعول هذه الكلم عليها ؛ لأنّها ليست كالأفعال في قوتها(الفارسي، 149،2008).

ج) الحرف

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

انقسمت الحروف من جهة العمل النحوي على قسمين : حروف مختصة بالأسماء ، وحروف مختصة بالأفعال ، أما الحروف غير المختصة فعدها النّحويون من الأدوات غير العاملة (ابن الأنباري ، 1/ 262، عيد 1989، 208-210). وهذا ما صرّح به أبو عليّ عندما قسّم الحروف العاملة على قسمين : عاملة في الاسم ، وعاملة في الفعل فالعاملة في الاسم نحو الحروف الجارَّة ، وأما العاملة في الفعل ، فعلى ضربين : منها ما يعمل ظاهراً ومضمراً ، ومنها ما لا يعمل إلا مظهراً (الفارسي، 1،1988/ 49-52).

وبيّن أنّ الحروف الجـارَّة أيضاً تعمل مُظهَرة ومُضمَرة ، ومثل للمظهرة بـ (من) التي ذكر أنّها تأتي لابتداء الغاية وانتهائها وللتبعيض(الفارسي،2008، 199). أمّا المضمرة فقد مثل لها بقول الشاعر:

* وبَلَدٍ بآلِهِ مُؤَزّرِ *

ثم أشار إلى أنّ البلد منجرّ بالجارّ المضمر ، والدليل على ذلك أنّه لا يخلو من أنْ يكون الانجرار بإضمار الجارّ ، أو بأنّ حرف العطف صار بدلاً منه . فالدليل على أنّ الجرّ بإضمار الحرف أنّ الاسم قد انجرّ حيث لا حرفَ معه يُظَنُّ أنّه بدل منه (الفارسي، 1988، 1/ 49). ومن الحروف العاملة عنده أيضاً إنّ وأخواتها ، ويرى أنّ هذه الحروف ينتصب بها ما كان يرتفع بالابتداء ، ويرتفع بها ما كان يرتفع بخبر الابتداء (الفارسي،2008، 123).

ويرى أبو عليّ أنّ الحروف العاملة المختصة بالأفعال هي حروف النصب ، وحروف الجزم ، ثمّ أشار إلى أنّ النصب في الأفعال المضارعة لا يكون إلا بحروف : وتلك الحروف : أن ولن وكي وإذا . فهذه الحروف التي يُنصَبُ بها على ثلاثة أضرب حرف يُظهر ، ولا يجوز أن يُضمَر نحو : لن وكي وإذا . وحرف يُضمر في موضع ولا يظهر في ذلك الموضع وحرف يضمر في موضع ويَظهر في ذلك الموضع (الفارسي،2008، 241-243).، فما ينتصب بحرف ظاهر لا يجوز أن يضمر ما انتصب بـ (لن) ، و(لن) إنّما تنفي الأفعـال المستقبلة ، وأمّـا (كي) فتكون على ضربين :

أحدهما : أن تنصب الفعل بنفسها . والآخر : أن تنصبه بإضمار (أنْ) ، وممّا ينتصب الفعل بعده من الحروف التي لا تضمر (إذاً) وإنّما تعمل في الفعل إذا كانت جواباً ، وكانت مبتدأة ، ولم يكن الفعل الذي بعدها معتمداً على ما قبلها ، وكان الفعل مستقبلاً ، وممّا انتصب بحرف لا يجوز إظهاره وإن كان قد أُظهر في غير هذا الموضع ، الفعل بعد الفاء إذا كان جواباً لستة أشياء : النفي والأمر والنهي والاستفهام ، والعرض والتمني (الفارسي،2008، 241-243).

والحروف الجازمة : (لم ولا الناهية ولام الأمر وإنْ الشرطية) (الفارسي،2008، 250).

ثالثًا: أثر البنيّة الصرفيّة في تحديد الوظيفة النحويّة

عدّ أبو عليّ البنيّة الصرفيّة للكلمة معياراً هامّاً يمكن به تحديد الوظيفة النحويّة للكلمة نفسها أو ما يسبقها ويلحقها من كلمات في التّركيب النّحويّ ، ويمكن إيضاح ذلك على النّحو الآتي :

1. تحديد الوظيفة النحويّة للكلمة نفسها

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

ردّ أبو عليّ الرفع في بعض المصـادر التي ذكرهـا سيبويـه (سيبويه، 1988، 3/ 328، السّيرافي، 2008، 2/ 218) نحـو : (الحمدُ لك والعجبُ لك) إلى بنية تلك المصادر فقال : ((المصادر إذا كانت نكرة في هذا الباب قامت مقام الأفعال نحو (سقياً لك) وما أشبهها ، وإنّما قامت مقامها لمّا كانت نكرة مثل الأفعال ، و (الحمد) وسائر المصادر المعرّفة لا يحسن أن تقوم مقام الأفعال ؛ لأنّهـا معرفة فلذلك كـان الرفع في هذا البـاب أحسن)) (الفارسي، 1991، 1/ 196).

وغلّط المبّرد في نقله عن المازني أنّ (جَمْعاً) لا يكون في الحال ، ولا يكون إلاّ مصدراً (الفارسي، 1991، 1/ 205-206)، واستدلّ على غلطهم بقوله تعالى : (سَيُهْزَمُ الْجَمْعُ)(سورة القمر45) لأنّه يجب أن يكون اسماً في هذه الآية بدليل دخول الألف واللام عليه ، وإنْ نُزعتْ منه الألف واللام كان نكـرة ، ووقع حـالاً (الفارسي، 1991، 1/ 205-206).

ويرى أنّ (هنيئاً) في قولهم (هنيئاً مريئاً) منتصب على الحال ، واستدلّ على ذلك بنصب المصدر على تأويل الحال ، وإذا نُصِب المصدر على تأويل الحال كان ذلك النّصب في الصفات أجوز (الفارسي، 1991، 1/ 195) ، ثمّ تابعه في ذلك علي بن عيسى الرّماني (384هـ) الذي يرى أنّ الصفة التي تجري مجرى المصدر في الدعاء هي التي لها معنى يصلح أن يدعى به كقولهم (هنيئاً مريئاً) ؛ لأنّ الصّفة النّكرة التي يتوجه فيها معنى الحال تكون أحقّ به لشدة اقتضائها له ، وهي مناسبة للمصدر المدعو به من ثلاثة وجوه :

الأول : الاشتقاق ؛ لأنّها مشتقة من المصدر ، والمصدر مشتق منه .

الثاني : أنّ لها معنىً يصلح أن يدعى به كالمصدر .

الثالث : أنّ فيها عمل الفعل كما في المصدر فجرت مجراه .

وأجاز أبو عليّ في إعراب الوصف الذي يعمل عمل الفعل إذا كان منكراً ومعتمداً على نفي أو استفهام وجهين إعرابيين هما (الفارسي، 1987، 149):

الأول : أن يكون الوصف مبتدأ والاسم المرفوع بعده يعرب فاعلاً أو نائب فاعل

سدّ مسدّ الخبر (أَقَائِمٌ الزَّيدَانِ) .

الثاني : أن يكون الوصف خبراً مقدّماً ، والاسم المرفوع بعده يُعرب مبتدأً مؤخّراً . واستثنى النّحويون حالتين يتحدد فيهما إعراب الوصف ومرفوعه وهاتان الحالتان هما:

أ . يجب إعراب الوصف مبتدأ ، والاسم الذي بعده فاعل أو نائب فاعل سدّ مسدّ الخبر إذا لم يتطابق الوصف ومرفوعه في الإفراد والتثنية والجمع .

ب . يجب إعراب الوصف خبراً مقدماً ، والاسم الذي بعده مبتدأ مؤخر إذا تطابقا .

2 ـ تحديد الوظيفة النحويّة لبنية لاحقة

اعترض أبو عليّ على توجيه سيبويه بجواز رفع (الأوّل) في قولنا (ادخلوا الأوّلَ فالأوّلُ) ، معتمداً على البنيّة الصرفيّة السّابقة للكلمة الموجهة ، إذ يرى أنّ ذلك لا يجوز ؛ لأنّ الأمر إذا كان للمخاطب لم يجز أن يرتفع به الاسم الظاهر ، في حين أجاز عيسى بن عمر والمبرّد ذلك ؛ لأنّهم حملوه على معنى ليدخلوا الأوّلَ فالأوّلُ (الفارسي، 1991، 1/ 213).

ووجّه رفع (شركاء) في قراءة ((زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلاَدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ)) (البنا، 2006، 275، عمر، 1991، 2/ 321) بقوله : ((التقدير والله أعلم أنّه لمّا قال (زُيِّن) دلّ على أنّ لهم مزيناً فقال (شركاؤهم) أي زيّنَه شركاؤهم)) (الفارسي، 1991، 1/ 183).

ونصّ على أنّ اسم الفاعل والمفعول يعملان عمل فعلهما فيرفعان فاعلاً أو نائب فاعل وينصبان مفعولاً به ، وحكم معمولهما يختلف باختلاف بنيتيهما . فإنْ كان (اسم الفاعل) مُجرَّداً من (ال) جاز في معموله النّصب على المفعوليّة والجرّ بالإضافة ، وإن كان مقترناً بـ (ال) لم يجز في معموله إلاّ النّصب (الفارسي،2008، 133-136).

وردّ على يونس الذي رأى أنّ (تذكر) في قولهم (مَنْ أنتَ تَذْكُرُ زيداً) منصوبة على الحال بأنّه لا يجوز أن يكون موضع (تذكر) نصباً على الحال من (مَنْ أنت) ؛ لأنّ (مَنْ أنت) جملة لا معنى فعل فيها ، والحال إنّما يقع متى كان في الجملة فعل أو معنى فعل (الفارسي، 1991، 1/ 186-187).

وأشار إلى أنّ سيبويه إنّما ذكر الحال من النّكرة في قولهم : (هَذا غُلامٌ لَكَ ذَاهِباً) ، ليعلم أنّه إذا سُمِع (بِهِ نَفْسٌ عَالٍ مُخَالِطُهُ) منصوباً ، فقد نصب على أنّه حال من النّكرة ، ولم ينصب من حيث حُذف التّنوين ، وقد يجوز أن يكون (ذاهباً) حالاً ممّا في ذلك من الضمير ، ولا حُجَّة فيه على هذا الوجه ؛ لأنّ الحال فيه من المعرفة ، وإنّما الحجة أن يكون الحال من (غلام) النكرة ، وكذلك قولهم : (مررت برجل قائماً) الحجة أن يكون الحال من (رجل) دون التّاء من (مررت) (الفارسي، 1991، 1/ 231).

3ـ تحديد الوظيفة النحويّة لبنية سابقة

ومن أمثلة هذا النوع من التحديد قول أبي عليّ : ((ما جاءت حاجَتُكَ في موضع رفع بالابتداء وهو استفهام ، و (جاءت) بمعنى (صارت) في هذه الكلمة دون غيرها ، وفيه ضمير (ما) ، و (حاجَتُكَ) منتصبة ؛ لأنها خبر (صار) وأنّث (جاءت) وإن كان فاعله (ما) ؛ لأنّه في معنى الحاجة ، فحمل على المعنى فأنّث ، وإن كان اللفظ مذكراً)) (الفارسي، 1991، 1/ 82).

يرى أبو عليّ أنّ تحديد الوظيفة النحويّة لـ (ما) الاستفهاميّة يعتمد على البنية المرتبطة بها ، إذ ارتفعت بالابتداء ؛ لأنّ الفعل (جاء) قد استوفى خبره ، وأجاز فيها النصب عندما تقرأ (حاجَتُكَ) بالرفع ؛ لأنّ الفعل (جاء) يكون حينئذٍ غير مستوفٍ لخبرهِ ، فَرفعَ الحاجة ، صار (ما) في موضع نصب ، كأنّه قال : (أَأَكْلاً كَانَتْ حَاجَتُكَ) ، فصارت التّاء في جاءت للحاجة ، وقولك : من كانت أمُّكَ بمعنى : أَهِنْدَاً كَانَتْ أُمُّكَ (الفارسي، 1991، 1/ 85).

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

وأشار إلى أنّ (ما) إذا كانت اسماً للشرط فإنّ حكمها النّحويّ هو حكم (ما) الاستفهاميّة التي سبق الإشارة إليه أي أنّها تكون على حسب العامل فيه فإنْ كان الشّرط فِعْلاً غير متعدٍّ كان الموضع رفعاً بالابتداء نحو : (مَا تَقُمْ أَقُمْ) ، و (مَا تَضْرِبْ أَضْرِبْ) ، كما أنّها في الاستفهام كذلك ، فإنْ كان فعلاً متعدياً كان منصوب الموضع به ، وإن دخل عليه حرف جر أو أضيف إليه اسم كان مجرور الموضع به كما أنّها في الاستفهام كذلك (الفارسي، 1983، 27).

ب ـ أثر البنية الصّرفيّة في تغيير الحركة الإعرابيّة

بيّن أبو عليّ الفارسيّ أنّ الحركة الإعرابيّة تتغيّر في الباب النّحوي الواحد تبعاً لتغيّر بنية الكلمة وخير مصداق على ذلك المنادى فهو مبنيّ على ما يرفع به إذا كان مفرداً معرفة أو نكرة مقصودة . أمّا إذا كان نكرة غير مقصودة أو مضافاً أو شبيهاً بالمضاف ففي هذه الأحوال يجب أن يُنْصَب (الفارسي، 2008، 187-188).

وأعطى أبو عليّ وغيره من النحاة حكماً قريباً من هذا الحكم لاسم (لا) النافيّة للجنس فهو مبني على ما ينصب به إذا كان مفرداً ، ومنصوب إذا كان مضافاً أو شبيهاً بالمضاف (الفارسي،2008، 193).

ج ـ أثر البنية الصرفية في الإعراب بالنيابة

يرتبط موضوع الإعراب بالنيابة بقضية الأصل والفرع في النّحو العربيّ التي سيأتي الكلام عنها لاحقاً والذي يعنينا هنا هو نيابة بعض الحروف أو الحركات عن حركات الإعراب الثلاث ، وهذه النيابة تأتي نتيجة تغير البنية الصرفيّة لبعض

الكلمات فمثلاً ينوب الألف عن الضمة في المثنى في حالة الرفع ، والياء عن الفتحة في حالة النصب ، والياء عن الكسرة في حالة الجر(الفارسي، 2008، 83-84)، وتنوب الواو عن الضمة في جمع المذكر السالم ، والياء عن الفتحة في حالة النصب والياء عن الكسرة في حالة الجر، وتنوب الفتحة عن الكسرة في الاسم الذي لا ينصرف في حالة الجر(الفارسي، 2008، 75)، وتنوب الكسرة عن الفتحة في جمع المؤنث السالم في حالة النصب (الفارسي، 2008، 84) ، وترفع الأفعال الخمسة بثبوت النون بدل الضمة وتنصب وتجزم هذه الأفعال بحذف النون (الفارسي، 2008، 74).

يتضح ممّا تقدم أثر البنية الصرفيّة في تحديد الوظائف النّحويّة داخل السّياق النّحوي سواء أكان على مستوى البنية نفسها أم على البنى السابقة أو اللاحقة لها فضلاً عن دورها الكبير في تحديد الحركة الإعرابيّة.

رابعًا: الحدود النّحويّة

حرص أبو عليّ في جلّ مؤلفاته على الجانب التطبيقي المتمثل بالتّحليل والإعراب للتّراكيب النّحويّة أكثر من الجانب التّنظيريّ . وهذا الأمر يفسر لنا سبب قلة الحدود والتّعريفات في مؤلفاته مقارنة مع كتب النّحو التّعليميّة الأخرى ، ولكن على الرغم من قلة الحدود في مؤلفاته إلا أنّه كان يُسبكها بأسلوبه المنطقي المتمثل بذكر العلامات المميزة للمعرَّف من غيره ، وترتيب عناصر المعرَّف على نحو ما هو مقرر في المنطق الشّكلي إذ يبدأ بذكر الجنس ثم الفصل ثم الخاصية المميزة للمعرَّف ، ومن أمثلة ذلك قوله : ((الاسم : الدّالّ على معنًى غير عين كالعلم والجهل ...ومن صفات الاسم جواز دخول الألف واللام عليه ولحاق التنوين به)) (الفارسي، 2008، 71) .

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

وقد يجمع بين الدلالتين اللغويّة والاصطلاحيّة في التعريف ليجعل الدلالة الاصطلاحيّة مكملة للغويّة ، ومن أمثلة ذلك قوه ((الترخيم : حذف أواخر الأسماء المفردة المعرّفة في النداء . ولا يرخّم مستغاث به ولا نكرة ولا اسم مضاف . وإنّما يرخم من الأسماء ما عمل فيه النّداء البناء ، فأمّا ما لم يبن للنداء فإنّه لا يرخم)) (الفارسي، 2008، 191-192).

وقد يربط تعريفاته بنظرية العامل كما هو الحال في تعريفه للإعراب والبناء إذ قال : ((الإعراب أن تختلف أواخر الكلم لاختلاف العامل)) (الفارسي، 2008، 73)، والبناء : ((خلاف الإعراب : وهو أن لا تختلف الآخر باختلاف العامل)) (الفارسي، 2008، 76).

وكان يعتمد على الوصف في الكثير من تعريفاته ؛ ليجعلها واضحة كاملة ، ومن أمثلة ذلك تعريفه للإشمام بقوله : ((أن تضم شفتيك بعد الإسكان وتهيؤها للفظ بالرفع أو الضم وليس بصوت يسمع إنما يراه البصير دون الأعمى ، وعلامته في الخط نقطة)) (الفارسي،2010، 285).

الخلاصة:

وفي نهاية البحث يمكن أن نوجز أهم النتائج التي توصلنا إليها في الآتي:

1ـ كانت الأحكام النّحويّة التي يطلقها أبو عليّ الفارسيّ تؤكد الجانب الوظيفي للغة ، إذ لم يقتصر في أحكامه على الجانب الشّكلي للتراكيب النّحويّة بل استطاع أن يوازن بين الشّكل والوظيفة ؛ لبيان المهمة الرئيسة للغة في حيز التّواصل الإنساني.

2ـ جمع أبو عليّ بين الشّكل والوظيفة في تمييز الأسماء والأفعال ، فجعل الإخبار وهو معنىً وظيفي من علامات تمييز الاسم ثم أضاف إليه جانباً شكلياً وهو قبول (ال) المعرفة ولحوق التنوين به.

3ـ عدّ أبو عليّ قضية الإسناد محوراً رئيسًا لتحديد الفعل فذكر أنّ الفعل ما كان مسنداً إلى شيء ولم يسند إليه شيء آخر.

4ـ رأى أبو عليّ أنّ بعض مسائل العمل النّحوي لا تخضع لقرينة اللفظ ، فربط بينها ، وبين معنى تركيبي دقيق ألا وهو العامل المعنوي .

5ـ عدّ أبو عليّ البنيّة الصرفيّة للكلمة معياراً هامّاً يمكن به تحديد الوظيفة النحويّة للكلمة نفسها أو ما يسبقها ويلحقها من كلمات في التّركيب النّحويّ .

مصادر البحث

- القرآن الكريم.
- أبو الحسن بن كيسان وآراؤه في النحو واللغة، علي مزهر الياسري ، منشورات وزارة الإعلام العراقيّة ، دار الحريّة للطباعة ، 1979.
- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ، شهاب الدّين أحمد بن محمد بن عبد الغني الدّمياطي الشّهير بالبنا(1117هـ) وضع حواشيه الشيخ أحمد مهرة ، دار الكتب العلميّة بيروت –لبنان ،ط2(1427هـ - 2006م).
- إحياء النّحو ، إبراهيم مصطفى ،ط2القاهرة (1413هـ - 1992م).
- الأسس المعرفيّة والمنهجيّة للخطاب النّحوي العربي ، د.فؤاد بوعلي ، إربد، عالم الكتب الحديث للنّشر والتّوزيع ،ط1 (1432هـ - 2011م).
- أصول النّحو العربي في نظر النّحاة ورأي ابن مضاء ، ودور علم اللغة الحديث ،د.محمد عيد ، عالم الكتب ، القاهرة (1410هـ -1989م).
- أقسام الكلام العربي من حيث الشّكل والوظيفة ، د. فاضل مصطفى السّاقي ، مكتبة الخانجي ، القاهرة (1397هـ - 1977م).
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويين البصريين والكوفيين ، كمال الدين عبد الرّحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري المكنّى بأبي التّجاريّة الكبرى بمصر(د.ت).
- الإيضاح ، الحسن بن أحمد بن عبد الغفّار الفارسيّ المكنّى بأبي علي (377هـ) ،تحقيق د.كاظم بحر مرجان ، عالم الكتب ، بيروت –لبنان ،ط1 (1429هـ-2008م).
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنّحاة ، جلال الدّين بن عبد الرّحمن السّيوطي (911هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر ،ط2، (1399هـ- 1979م).
- تحفة الإخوان في شرح العوامل المائة للبركوليّ : تأليف الشّيخ مصطفى بن إبراهيم الغليبولي (1176هـ) ، تحقيق وتعليق إلياس قبلان ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ـ لبنان ، الطّبعة الأولى (2010م) .
- تسريح الغوامل في شرح العوامل للجرجاني : تأليف الشيخ أحمد بن محمّد الفطامي (1300هـ) ، تحقيق وتعليق إلياس قبلان ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ـ لبنان ، الطّبعة الأولى (2010م) .

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

- التّعليقة على كتاب سيبويه : تأليف أبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفّار الفارسي (377 هـ) تحقيق وتعليق الدّكتور عوض بن حمد القوزي ، مطبعة الأمانة ـ القاهرة ، الطبعة الأولى (1412هـ ـ 1991 م) .
- الحذف والتّقدير في النّحو العربيّ : تأليف الدّكتور عليّ أبو المكارم ، دار غريب للطّباعة والنّشر والتّوزيع ، (2008م) .
- دلالة الإعراب لدى النّحاة القدامى : تأليف الدّكتورة بتول قاسم ناصر ، دار الشؤون الثّقافيّة ـ بغداد (1999م) .
- ديوان النّابغة الذّبيانيّ شرح وتقديم عبّاس عبد السّاتر ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ـ لبنان ، الطّبعة الثّالثة (1416هـ ـ 1996م) .
- شرح الحدود في النّحو : تأليف الإمام عبدالله بن أحمد الفاكهي (972هـ) ، تحقيق المتولي رمضان أحمد الدّميري ، مكتبة وهبة ، الطّبعة الثّانية (1414هـ ـ 1993م) .
- شرح العصام على عوامل البركولي : تأليف عصام الدّين إبراهيم بن محمّد بن عربشاه (945هـ) ، تحقيق وتعليق إلياس قبلان ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ـ لبنان ، الطّبعة الأولى (2010م) .
- شرح عوامل الجرجاني : تأليف سعد الله الصّغير ، تحقيق وتعليق إلياس قبلان ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ـ لبنان ، الطّبعة الأولى (2010م) .
- شرح كتاب سيبويه : تأليف أبي سعيد السّيرافي (368هـ) ، تحقيق أحمد حسن مهدلي وعليّ سيّد علي ، دار الكتب العلميّة بيروت ـ لبنان ، الطّبعة الأولى (1429هـ ـ 2008م) .
- شرح المقدمة المحسبة : تأليف طاهر أحمد بن بابشاذ (469هـ) ، تحقيق خالد عبد الكريم ، الطّبعة الأولى ، الكويت (1976م) .
- ظاهرة الإعراب في النّحو العربيّ وتطبيقاتها في القرآن الكريم : تأليف الدّكتور أحمد سليمان ياقوت ، دار المعرفة الجامعيّة (1994م) .
- الكتاب : تأليف أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (180هـ) ، تحقيق عبد السّلام محمّد هارون ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، الطّبعة الثّالثة (1408هـ ـ 1988م) .
- كتاب الحلل في اصلاح الخلل من كتاب الجمل : تأليف أبي محمّد عبدالله بن محمّد بن السّيد البطليوسيّ (521هـ) تحقيق سعيد عبد الكريم سعّودي ، دار الرّشيد للنّشر ، منشورات وزارة الثّقافة والإعلام ـ الجمهوريّة العراقيّة (1980م) .
- كتاب الشّعر : تأليف أبي عليّ الحسن بن أحمد بن عبد الغفّار الفارسيّ (377 هـ) ، تحقيق وشرح الدّكتور محمود محمّد الطّناحي ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، الطّبة الأولى (140هـ ـ 1988م) .
- الكشّاف عن حقائق التّنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل : تأليف أبي القاسم محمود بن عمر الزّمخشريّ الخوارزميّ (538هـ) ، دار إحياء التّراث العربيّ ، بيروت ـ لبنان ، الطّبعة الأولى (1424هـ ـ 2003م) .
- المحصول في علم أصول الفقه : تأليف الإمام الأصوليّ المفسّر فخر الدّين محمّد بن عمر بن الحسين الرّازي (606هـ) ، دراسة وتحقيق الدّكتور طه جابر فيّاض العلوانيّ ، مؤسسة الرّسالة (د . ت) .
- المسائل الحلبيات : تأليف أبي عليّ الحسن بن أحمد بن عبد الغفّار الفارسيّ (377 هـ) ، تقديم وتحقيق الدّكتور حسن هنداوي ، دار القلم للطّباعة والنّشر والتّوزيع ودار المنارة للطّباعة والنّشر والتّوزيع ، الطّبعة الأولى (1407هـ ـ 1987م) .
- مسائل خلافية في النحو : تأليف أبي البقاء العكبري (ت616هـ) ، تحقيق: محمد خير الحلواني ، مكتبة الشهباء ، حلب ، (د – ت).
- المسائل العسكريات : تأليف أبي عليّ الحسن بن أحمد بن عبد الغفّار الفارسي (377 هـ) ، دراسة وتحقيق الدّكتور علي جابر المنصوري ، مطبعة الجامعة ، بغداد شارع المتنبي ، الطّبعة الأولى ، 1982م .
- المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديّات : تأليف أبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفّار الفارسي (377 هـ) ، تحقيق ودراسة صلاح

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

الدّين عبدالله السنكاوي ، مطبعة العاني ، بغداد ، 1983م.

- المسائل المنثورة : تـأليف أبي عليّ الحسن بن أحمد بن عبد الغفّـار الفـارسيّ (377 هـ) ، تحقيق وتعليق الدّكتور شريف عبـد الكريـم النّجـار ، دار عمّـار للنشر والتّوزيـع ، الطّبعـة الاولى (1424هـ - 200م) .
- مشكلة العامل النحوي ونظرية الاقتضاء : تأليف الدكتور فخر الدّين قباوة ، دار الفكر بدمشق ، الطّبعة الأولى (1424هـ - 2003م) .
- معاني القرآن : تأليف علي بن حمزة الكسائي (189هـ) أعاد بناءه وقدّم له الدّكتور عيسى شحاته عيسى ، دار قباء للطّباعة والنّشر والتّوزيع ، القاهرة ، 1998م .
- معجم القراءات القرآنيّة مع مقدّمة في القراءات وأشهر القرّاء : إعداد الدّكتور أحمد مختار عمر ، والدّكتور عبد العال سالم مكرّم ، اتشارات أسوة التّابعة لمنظمة الحج والأوقاف والشؤون الخيريّة (1412هـ - 1991م) .
- المقتصد في شرح الإيضاح : تأليف عبد القاهر الجرجانيّ (471هـ) تحقيق الدكتور كاظم بحر مرجان ، وزارة الثقافة والإعلام العراقية ، دار الرشيد للنشر ، بغداد (1402هـ - 1982م) .
- المقتضب : تأليف محمّد بن يزيد المبرّد (285هـ) تحقيق محمّد عبد الخالق عضيمة ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميّة ، لجنة إحياء التّراث الإسلامي ، القاهرة (1415هـ - 1994م) .
- منهـج الأخفـش الأوسـط فـي الـدّراسة النّحويّـة : تأليف عبد الأميـر محمّد أميـن الورد منشورات مؤسسة الأعلمي - بيروت ودار التربيّة - بغداد ، الطّبعة الأولى (1395هـ - 1975م) .
- همـع الهوامـع في شرح جمع الجوامـع : تأليف الإمـام جلال الدّين السّيوطيّ (911هـ) ، تحقيق وشرح الأستاذ عبد السّلام محمّد هارون ، والدّكتور عبد العال سالم مكرم ، مؤسسة الرّسالة (1413هـ - 1992م) .

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

.

Research sources

•The Holy Quran.

• Abu Al-Hasan bin Kaysan and his views on grammar and language, Ali Mazhar Al-Yasiri, publications of the Iraqi Ministry of Information, Al-Hurriya Printing House, 1979.

• Ithaf al-Fadila al-Bashar fi the Fourteen Recitations, by Shihab al-Din Ahmad ibn Muhammad ibn Abd al-Ghani al-Damiati, famous for al-Banna (1117 AH), annotated by Sheikh Ahmad Mahra, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut – Lebanon, 2nd edition (1427 AH - 2006 AD).

• Ehyaa Al Nahu, Ibrahim Mustafa, 2nd edition, Cairo (1413 AH – 1992 AD).

• The cognitive and methodological foundations of the Arabic grammatical discourse, Dr. Fouad Bouali, Irbid, Modern World of Books for Publishing and Distribution, 1st edition (1432 AH – 2011 AD).

•The origins of Arabic grammar from the perspective of grammarians and the opinion of Ibn Mudaa, and the role of modern linguistics, Dr. Muhammad Eid, World of Books, Cairo (1410 AH – 1989 AD).

• Sections of Arabic speech in terms of form and function, Dr. Fadel Mustafa Al-Saqi, Al-Khanji Library, Cairo (1397 AH – 1977 AD).

• Fairness in matters of disagreement between Basra and Kufic grammarians, Kamal al-Din Abd al-Rahman bin Muhammad bin Abi Saeed al-Anbari, known as Abu al-Tijariyah al-Kubra in Egypt (d. T.).

• The clarification, Al-Hasan bin Ahmed bin Abdul Ghaffar Al-Farsi, known as Abu Ali (377 AH), edited by Dr. Kazem Bahr Morgan, Alam Al-Kutub, Beirut – Lebanon, 1st edition (1429 AH – 2008 AD).

• In order to be aware of the classes of linguists and grammarians, Jalal al-Din bin Abdul Rahman al-Suyuti (911 AH), edited by Muhammad Abu al-Fadl Ibrahim, Dar al-Fikr, 2nd edition, (1399 AH - 1979 AD).

•

The Brotherhood's Masterpiece in Explanation of the Hundred Factors of Al-Barkouli: Written by Sheikh Mustafa bin Ibrahim Al-Ghallibouli (1176 AH), edited and commented by Elias Qabalan, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, Beirut – Lebanon, first edition (2010 AD).

• The Dispersal of the Chapters in Sharh al-Awal by al-Jurjani: Written by Sheikh Ahmed bin Muhammad al-Futami (1300 AH), edited and commented by Elias Qabalan, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut, Lebanon, first edition (2010 AD). • Commentary on the Book of Sibawayh: Written by Abu Ali Al-Hasan bin Ahmed bin Abdul Ghaffar Al-Farsi (377 AH), edited and commented by Dr. Awad bin Hamad Al-Quzi, Al-Amana Press – Cairo, first edition (1412 AH – 1991 AD).

•Deletion and appreciation In Arabic grammar: written by Dr. Ali Abu Al-Makarem, Dar Gharib for Printing, publishing and Distribution, (2008 AD).

• The significance of parsing among ancient grammarians: written by Dr. Batoul qasim Nasser, House of Cultural Affairs – Baghdad (1999 AD).

• Diwan Al-Nabigha Al-Dhubyani, explained and presented by Abbas Abdel Sater, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut – Lebanon, third edition (1416 AH – 1996 AD).

• Explanation of the Punishments in Grammar: Written by Imam Abdullah bin Ahmad Al-Fakihi (972 AH), edited by Al-Mutawali Ramadan Ahmad Al-Dumayri, Wahba Library, second edition (1414 AH – 1993 AD).

• Explanation of Al-Issam on the Factors of Barkoli: Written by Issam Al-Din Ibrahim bin Muhammad bin Arabshah (945 AH), edited and commented by Elias Qabalan, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, Beirut – Lebanon, first edition (2010 AD).

•Explanation of Al-Jurjani's Factors: Written by Saadallah Al-Saghir, edited and commented by Elias Qabalan, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, Beirut – Lebanon, first edition (2010 AD).

• Explanation of the Book of Sibawayh: Written by Abu Saeed Al-Sirafi (368 AH), edited by Ahmed Hassan Mahdali and Ali Sayyid Ali, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut – Lebanon, first edition (1429 AH – 2008 AD).

• Explanation of the Introduction to Accounts: Written by Taher Ahmad bin Babshaz (469 AH), edited by Khaled Abdul Karim, first edition, Kuwait (1976 AD).

• The phenomenon of parsing in Arabic grammar and its applications in the Holy Qur'an: written by Dr. Ahmed Suleiman Yaqut, Dar Al-Ma'rifa Al-Jami'ia (1994 AD).

• The book: Written by Abu Bishr Amr bin Othman bin Qanbar (180 AH), edited by Abdul Salam Muhammad Haroun, Al-Khanji Library in Cairo, third edition (1408 AH – 1988 AD).

•The Book of Problems In Repairing the Defect from the Book of Camels: Written by Abu Muhammad Abdullah bin Muhammad bin Al-Sayyid Al-Batalyusi (521 AH), edited by Saeed Abdul Karim Saudi, Al-Rashid Publishing House, publications of the Ministry of Culture and Information – Republic of Iraq (1980 AD).

• The Book of Poetry: Written by Abu Ali Al-Hasan bin Ahmed bin Abdul Ghaffar Al-Farisi (377 AH), edited and explained by Dr. Mahmoud Muhammad Al-Tanahi, Al-Khanji Library in Cairo, first edition (140 AH – 1988 AD).

• Revealing the facts of revelation and the eyes of sayings In the faces of Interpretation: written by Abu al-Qasim Mahmoud bin Omar al-Zamakhshari al-Khwarizmi (538 AH), Arab Heritage Revival House, Beirut – Lebanon, first edition (1424 AH – 2003 AD).

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

•The crop In the science of the principles of jurisprudence: written by the fundamentalist imam and interpreter Fakhr al-Din Muhammad bin Omar bin al-Hussein al-Razi (606 AH), studied and verified by Dr. Taha Jaber Fayyad al-Alwani, Al-Risala Foundation (d. T).
• Al-Mas'a'il Al-Halabiyyat: Written by Abu Ali Al-Hasan bin Ahmed bin Abdul Ghaffar Al-Farisi (377 AH), presented and edited by Dr. Hassan Hindawi, Dar Al-Qalam for Printing, Publishing and Distribution and Dar Al-Manara for Printing, Publishing and Distribution, first edition (1407 AH - 1987 AD).
• Controversial Issues in Grammar: Written by Abu Al-Baqa Al-Akbari (d. 616 AH), edited by: Muhammad Khair Al-Halawani, Al-Shahba Library, Aleppo, (D-T).
• Military Issues: Written by Abu Ali Al-Hasan bin Ahmed bin Abdul Ghaffar Al-Farsi (377 AH), study and investigation by Dr. Ali Jaber Al-Mansouri, University Press, Baghdad, Al-Mutanabbi Street, first edition, 1982 AD.
•Problematic issues known as Al-Baghdadiyyat: written by Abu Ali Al-Hasan bin Ahmed bin Abdul-Ghaffar Al-Farisi (377 AH), investigated and studied by Salah Al-Din Abdullah Al-Sinkawi, Al-Ani Press, Baghdad, 1983 AD.
• The scattered issues: written by Abu Ali Al-Hasan bin Ahmed bin Abdul Ghaffar Al-Farisi (377 AH), edited and commented by Dr. Sharif Abdul Karim Al-Najjar, Dar Ammar for Publishing and Distribution, first edition (1424 AH – 200 AD).
• The problem of the grammatical factor and the theory of entailment: written by Dr. Fakhr al-Din Qabbawa, Dar al-Fikr in Damascus, first edition (1424 AH – 2003 AD).
•

• Meanings of the Qur'an: Written by Al-Akhfash Al-Akbar (180 AH), edited and presented by Dr. Issa Shehata Issa Awad Mukhaimar, Dr. Abdel Aal Salem Makram, Cairo, 1998 AD.
• Al-Muqtasid fi Sharh Al-Idah: Written by Abdul Qahir Al-Jurjani (471 AH), edited by Dr. Kazem Bahr Murjan, Iraqi Ministry of Culture and Information, Al-Rasheed Publishing House, Baghdad (1402 AH – 1982 AD).
•Al-Muqtasib: Written by Muhammad bin Yazid al-Mubarrad (285 AH), edited by Muhammad Abd al-Khaleq Adima, Supreme Council for Islamic Affairs, Committee for the Revival of Islamic Heritage, Cairo (1415 AH – 1994 AD).
• Al-Akhfash's Al-Awsat Methodology in Grammatical Study: Written by Abdul Amir Muhammad Amin Al-Ward, published by Al-Alami Foundation – Beirut and Dar Al-Tarbiyah – Baghdad, first edition (1395 AH – 1975 AD).
• Hama' al-Hawa'I fi Sharh Jum' al-Jawa'i': Written by Imam Jalal al-Din al-Suyuti (911 AH), edited and explained by Professor Abdul Salam Muhammad Haroun and Dr. Abdul Aal Salem Makram, Al-Risala Foundation (1413 AH - 1992 AD).